

## اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع عشر

لاهاي، 15-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت

النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة 5

### طلب تمديد الموعد النهائي لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة 5 من الاتفاقية

موجز تنفيذي

#### مقدم من جمهورية الكونغو الديمقراطية

إن تاريخ النزاعات المسلحة التي نشبت في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد نيلها الاستقلال في الفترات من عام 1960 إلى عام 1964، ومن عام 1975 إلى عام 1977، ومن عام 1996 إلى عام 1997، ومن عام 1998 إلى عام 2002، يشهد على استخدام مؤكد للألغام المضادة للأفراد من جانب الجهات الفاعلة المعنية.

وبعد عشر سنوات من التصديق على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، حصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية، بداية، على تمديد مؤقت مدته 26 شهراً لتوضيح حالة التلوث بالألغام، ثم على تمديد فعلي مدته 6 سنوات، وأخيراً على تمديد مدته 18 شهراً لتطهير المناطق الخطرة في بلد يضم 25 مقاطعة بالإضافة إلى العاصمة كينشاسا، و145 إقليمياً وأكثر من 200 1 كيان إقليمي لا مركزي، على مساحة قدرها 2 345 410 كيلومترات مربعة.

وهذا التلوث، الذي تسبب حتى الآن في أكثر من 2 936 ضحية تسنى التعرف عليهم، جعل جمهورية الكونغو الديمقراطية تلتزم التزاماً راسخاً بالقضاء على هذه الظاهرة منذ التصديق على الاتفاقية. ولما كان التحدي هائلاً بالنظر إلى الصعوبات المتعددة الواجب التغلب عليها، تعترف جمهورية الكونغو الديمقراطية الوفاء بالالتزامات المتصلة بالاتفاقية بدعم من المجتمع الدولي، لا سيما في هذا الوقت الذي تصبو فيه إلى القضاء على خطر الألغام المضادة للأفراد.

#### ما هي الحالة الراهنة للعمل المنجز في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

تميز التحدي الذي كان يواجهه البلد قبل تمديد المدة وفقاً للمادة 5 بوجود 33 منطقة خطرة تعادل مساحتها 128 841,7 متراً مربعاً، فضلاً عن منطقتي آرو ودونغو في مقاطعتي إيتوري وهوت - ويلي على التوالي، وهي مناطق لم يتسن مسحها في إطار المسح الوطني الذي أجري في عام 2014 بسبب انعدام الأمن.



وأدخلت تحسينات كبيرة على التنسيق الوطني، تحت الإشراف الفعال للسلطة الوطنية، ممثلة في المركز الكونغولي لمكافحة الألغام، من خلال بلورة أدوات مهمة لإدارة البرنامج وتعزيز قدرات هيئات إدارة الجودة والاعتماد.

وفي هذا السياق حصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية على تمديد مدته 18 شهراً اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021. ومنذ ذلك الحين، وُضع برنامج واضح وخطة عمل. وفي الوقت نفسه، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية انخفاضاً كبيراً في عدد الكيانات العاملة في إزالة الألغام، حتى لم يبق سوى منظمة دانتشيرش إيد ورابطة أفريقيا لمكافحة الألغام (أفريلام) لمباشرة العمل.

وتقع المناطق الخطرة الثلاث والثلاثون في مقاطعات إيتوري (4) وكاساي (1) ومانيما (2) وكيفو الشمالية (9) وأوبانغي الشمالية (4) وكيفو الجنوبية (2) وتجانقا (4) وتشوبو (6) وتشوبا (1).

ومن بين هذه المناطق القائمة، لم تُخفض المساحة إلا في منطقة واحدة. وهذه المنطقة هي موكونياما 2 في إقليم لوبوتو بمقاطعة مانينا، التي كان تقدير المساحة فيها منقوصاً إذ أُحصي فيها 13 770 متراً مربعاً ثم تبين بعد التطهير أنها كانت 14 998 متراً مربعاً. وقد خُفضت المساحة في هذه المنطقة بما يعادل 2 477 متراً مربعاً وطهرت من الألغام على امتداد 10 562 متراً مربعاً. وتبلغ المساحة المتبقية 1 959 متراً مربعاً، بحيث يظل التحدي الحالي المتبقي 33 منطقة ملغمة ولكن بمساحة جديدة تبلغ 117 030,7 متراً مربعاً.

### الظروف التي حالت دون الامتثال باحترام مهلة 18 شهراً

تكمن الأسباب التي حالت دون وفاء جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتزاماتها بموجب الاتفاقية في غضون مهلة الأشهر الثمانية عشر الموافق عليها فيما يلي:

- انعدام الأمن وتكرار النزاعات المسلحة، وخاصة تكاثر الجماعات المسلحة وظهور حركة "القوى الديمقراطية المتحالفة - مدينة التوحيد والموحدين" الإرهابية المعلن أنها فرع من تنظيم الدولة الإسلامية في وسط أفريقيا؛
- اتساع البلد وطبيعته المتشعبة: صعوبة الوصول، والغطاء النباتي، وسوء حالة الهياكل الأساسية الطرقية، والتقلبات المناخية؛
- ترتيب الأولويات في مواجهة الطوارئ الإنسانية والأمنية الأخرى في البلد؛
- انخفاض كبير في التمويل؛
- تخفيض عدد الكيانات العاملة في إزالة الألغام؛
- ظهور الأوبئة المختلفة مثل إيبولا (في إكواتور وإيتوري وكيفو الشمالية) وكذلك جائحة فيروس كورونا التي تسببت في شل عمليات مكافحة الألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

### ما هي المدة الزمنية المقترحة للتمديد وما هي الأسباب؟

تلتزم جمهورية الكونغو الديمقراطية بتمديد مدته 42 شهراً اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2022، وهو الموعد المقرر لانتهاؤ التمديد السابق، وإلى غاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، على افتراض تحسن الوضع الصحي المتصل بمرض كوفيد-19 قبل بدء هذا التمديد. ويُقَدَّم طلب التمديد هذا للأسباب التالية:

- السعي إلى جمع الموارد المالية اللازمة لتطهير المناطق المتبقية البالغ عددها 33 منطقة تبلغ مساحتها 117 030,7 متراً مربعاً؛

- البحث عن الوسائل التقنية والمالية التي من شأنها أن تمكن البلد من إنجاز عمليات المسح في إقليمي أرو ودونغو، الواقعين على التوالي في مقاطعتي إيتوري وهوت - ويلي، فضلاً عن عملية إزالة الألغام نفسها؛
- تتبع تطور الحالة الأمنية (تعتمد عملية إزالة الألغام في بعض المناطق على تطور عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة)؛
- إدارة الحالة المرتبطة بالغطاء النباتي وبنظام المناخ التي تتغير على نحو لا يمكن التنبؤ به مع سقوط أمطار وحدوث فيضانات لا تسمح بالحفاظ على وتيرة منتظمة في إزالة الألغام.

واستناداً إلى سجل جمهورية الكونغو الديمقراطية في إزالة الألغام، يتوقع، من الناحية العملية، وبالتعميل على مستوى القدرات الحالي الآخذ في النمو بصعود الكيانات الوطنية العاملة في إزالة الألغام وعلى توافر الموارد، أن يتطلب الإنجاز حوالي 24 شهراً كاملاً، فيما عدا وقت النشر وعوارض البنية التحتية الطرقية.

### ماهي التبعات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتمديد؟

هناك تبعات إنسانية واجتماعية واقتصادية وبيئية هائلة ومهمة لا سيما في مقاطعات إيتوري (إقليمي أرو ودونغو)، وكاساي (إقليم تشيكابا)، وكيفو الشمالية (إقليم بيني)، وأوبانغي الشمالية (إقليمي موبايي - مبونغو وياكوما)، ومانيما (إقليم لوبوتو)، وكيفو الجنوبية (إقليمي فيزي وشابوندا)، وتشوابا (إقليم إيكيل)، وتشوبو (إقليم أوبوندو)، وتجانيقا (أقاليم موبا وكاليمي وكابالو).

ويتسبب وجود الألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تخفيض مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي والنتاج المحلي الإجمالي في البلد. ويساهم من ثم في زيادة الفقر والبؤس بين السكان في المجتمعات المحلية المتضررة.

وتأخذ دراسة أثر الألغام في الاعتبار الأشخاص الذين يعيشون يوماً تحت تهديد التلوث بالألغام المضادة للأفراد المشتبه في وجودها أو المثبت وجودها في بيئتهم المباشرة، وهو ما يعرقل وصولهم إلى الزراعة والمنازل والطرق والمرات.

ويجب إضافة اللاجئين والمشردين إلى هذا العدد من الأشخاص. وتواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالشراكة مع مفوضية اللاجئين، معالجة مسألة عودة اللاجئين الكونغوليين الذين لا يزالون في أوغندا وأنغولا وتنزانيا وزامبيا وبوروندي وجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وملاي، وبلدان أخرى، إلى جانب المسألة الشائكة المتعلقة بالعدد الكبير من المشردين داخلياً الموزعين في أنحاء الإقليم الوطني والمتركزين بشدة في شرق البلد وفي كاساي.

وعلاوة على ذلك، يجب الإشارة إلى أن 2 936 ضحية من ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب لم يتلقوا قط أي مساعدة مناسبة، على الرغم من التعرف على معظمهم في جميع أنحاء البلد. وغني عن القول إن المصير سيظل قائماً بالنسبة لمعالي هؤلاء الضحايا ومُعالي الضحايا الذين لم يُعرف على هويتهم بعد بسبب استحالة الوصول إلى بعض المناطق وساعة البلد.

### ما هي خطة جمهورية الكونغو الديمقراطية للوفاء بالتزاماتها خلال فترة التمديد المطلوبة؟

من الناحية العملية، ستركز جمهورية الكونغو الديمقراطية أولاً على عمليات المسح التقني وإزالة الألغام في المناطق الثلاث والثلاثين المتبقية الملوثة بالألغام المضادة للأفراد. وستوضع خطة تشغيلية مع خلال تحديث الخطة الاستراتيجية الوطنية المتوقع أن يجري قبل الموعد المقرر لبدء تنفيذ فترة التمديد المطلوبة.

وسيراعي هذا الجدول الزمني للعمل أولويات البلد الموجهة نحو الإفراج عن المناطق السكنية والزراعية، ومناطق إصلاح البنية التحتية الطرقية، ومناطق مخيمات وعودة اللاجئين والمشردين بسبب الحرب والكوارث الطبيعية.

وتعتزم جمهورية الكونغو الديمقراطية زيادة القدرة التشغيلية للمنظمات الموجودة في البلد من خلال اعتماد منظمات وطنية جديدة لإزالة الألغام إلى جانب تعزيز قدرات العاملين في إزالة الألغام التابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية الذين يعيرونهم سلاح المهندسين لإزالة الألغام لأغراض إنسانية.

وبالتصدي للمناطق الأكبر مساحة والأكثر تعقيداً وفقاً للأولويات المذكورة أعلاه، تتوقع خطتنا التشغيلية إسقاطات شهرية تتغير أرقامها من حيث المساحات والأموال على نحو تنازلي.

وخلال فترة التمديد، يعتمد المركز الكونغولي لمكافحة الألغام تحسين نظام التنسيق بأكمله من خلال تحديث المعايير الوطنية، وتعزيز إدارة الجودة (ضمان الجودة ومراقبتها) وإدارة المعلومات. وسيعمل المركز، بالتعاون وثيق مع جميع الكيانات العاملة، على تعزيز قدرات موظفيه في جميع الركائز، لا سيما في مجال إدارة التلوث المتبقي والأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وستكون مشاركة المرأة في هذه العملية ضرورية لأن النساء من بين الضحايا الرئيسيين لهذه الأجهزة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**ما هي الوسائل المالية والتقنية المتاحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للوفاء بالتزاماتها خلال فترة التمديد المطلوبة؟**

من الناحية المالية، تبلغ احتياجات جمهورية الكونغو الديمقراطية لهذه الفترة حوالي 3,9 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل 1 696 945,15 دولاراً لإزالة الألغام من 33 منطقة ملغمة تبلغ مساحتها 117 030,7 متراً مربعاً و568 270 دولاراً لإكمال المسح وإزالة الألغام في منطقتي دونغو وأرو، الواقعتين على التوالي في محافظتي إيتوري وهوت - ويلي.

وتقدر تكلفة أنشطة التنقيف بمخاطر الألغام طوال فترة التمديد بمبلغ 1 060 000 دولار.

وقد التزمت حكومة الكونغو بتخصيص مبلغ 272 271,49 دولاراً من ميزانيتها لتغطية التكاليف التشغيلية للبرنامج، بما في ذلك أنشطة التنسيق، من مجموع احتياجات قيمته 600 000 دولار.

وفي الواقع، تسعى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الحصول على حوالي 3,6 ملايين دولار لإنجاز المهمة في غضون المهلة المحددة.

وفيما يتعلق بالوسائل التقنية، من المقرر، فيما يخص عمليات التطهير المقبلة، الاضطلاع أساساً بأنشطة إزالة الألغام يدوياً، وهي أنشطة يجب أن تكون مصحوبة بأنشطة للتوعية بالمخاطر، وذلك وفقاً للإجراءين 28 و29 من خطة عمل أوسلو.

وعلى هذا المستوى، تستفيد جمهورية الكونغو الديمقراطية من خدمات الكيانات العاملة الدولية والوطنية وترغب في الحفاظ على قدراتها التقنية الحالية إلى جانب أفرقة يدوية نقي جزئياً بالتقديرات المذكورة أعلاه.

وسيعزز الجزء اليدوي بإعادة تدوير أفرقة كثيرة من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية أثبتت بالفعل أداءها ضمن أفرقة الكيانات العاملة الدولية. وبالنسبة إلى هذه الفئة الأخيرة، يعتبر التدريب واقتناء وسائل تقنية إضافية أمراً أساسياً لإدارة الأنشطة المتصلة بفترة التمديد هذه إدارة تتسم بالفعالية والكفاءة.